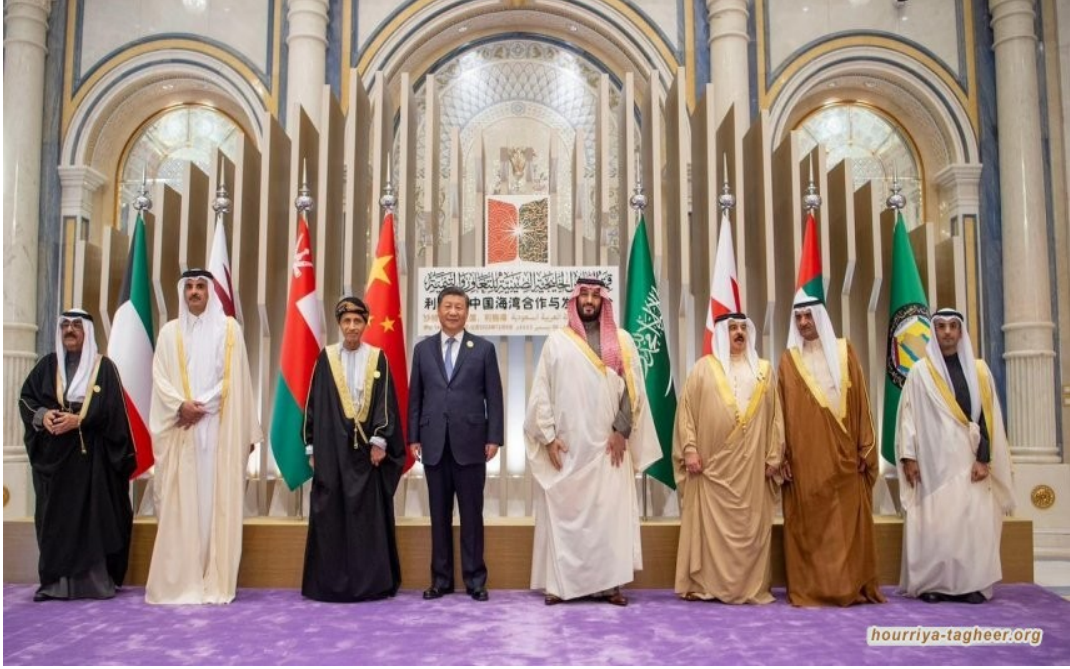


فشل محادثات التجارة الحرة بين بكين ومجلس التعاون



كشفت مصادر لوكالة رويترز عن فشل محادثات التجارة الحرة بين الصين ومجلس التعاون الخليجي بسبب موقف السلطات السعودية وخطتها لزيادة صادراتها.

وذكرت الوكالة نقلا عن المصادر أن المفاوضات بين الصين ومجلس التعاون الخليجي من أجل اتفاقية تجارة حرة قد توقفت بسبب مخاوف السعودية من أن الواردات الصينية الرخيصة يمكن أن تفوض طموحاتها لتحويل المملكة إلى قوة صناعية.

وبحسب الوكالة دعمت السعودية الجهود المتجددة على مدى العامين الماضيين لمجلس التعاون الخليجي، الكتلة العربية التي تضم المملكة والإمارات العربية المتحدة وقطر، من بين دول أخرى، لإبرام صفقة طال انتظارها في النهاية مع الصين.

لكن خمسة مصادر أطلعت على المفاوضات قالت إن الجانبين كانا في مأزق بشأن التحفظات السعودية مع قائمة السلع التي قدمتها بكين لإعفائها من رسوم الاستيراد الخليجية.

وقالت المصادر إن السعودية تشعر بالقلق من أن موجة من الإصدارات الصينية منخفضة التكلفة من المنتجات التي تأمل في تصنيعها محليا ستضر بأجندتها الصناعية.

ولم يستجب مكتب الاتصالات الحكومية في المملكة العربية السعودية والأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ووزارة التجارة الصينية لطلبات رويترز للتعليق على المفاوضات التجارية.

والمملكة، أكبر مصدر للنفط في العالم، لديها صناعة تصنيعية ناشئة تأمل الحكومة أن تصنع يوما ما كل شيء من رقائق الكمبيوتر إلى الإطارات كجزء من خطة تحول اقتصادي أوسع لإنشاء قطاع خاص نابض بالحياة.

وتنفق السعودية تريليونات الدولارات لتطوير اقتصادها في إطار هذا البرنامج، المعروف باسم رؤية 2030، بقيادة الزعيم الفعلي للبلاد، ولي العهد الأمير محمد بن سلمان.

ويريد الأمير محمد ألا تقلل المملكة العربية السعودية من اعتمادها على إيجارات النفط من خلال إنشاء قطاع خاص قوي فحسب، بل تريد أيضا تحويل المملكة إلى مركز أعمال عالمي رئيسي.

ويواجه الجزء الصناعي من خطة التحول هذه في السعودية تحديات حتى بدون التنافس مع السلع الصينية منخفضة التكلفة.

يتضمن ذلك العثور على عمال مهرة بين مواطنيها في بلد يكون فيه حوالي 60% من سكانه البالغ عددهم 32 مليون نسمة من المواطنين السعوديين.

ولبناء صناعتها التحويلية الخاصة، تشارك المملكة العربية السعودية مع شركات أجنبية، بما في ذلك من الصين، لتطوير القدرات وخطوط التصنيع المحلية في المملكة.

قالت المصادر إن الصفقة التجارية بين الصين والخليج لم تكن مطروحة على الطاولة ولكن من المرجح أن يضطر السعوديون والصينيون إلى تسوية نوع من التسوية لرؤية الانتهاء من الصفقة.

وتحدث المسؤولون الخليجيون في أكتوبر الماضي عن التوصل إلى اتفاق قريبا. نقلت وسائل الإعلام المحلية عن سفير الصين لدى المملكة العربية السعودية تشن ويتشينغ في يناير قولها إنه على الرغم

من إحرار تقدم، إلا أن هناك قضايا صعبة تحتاج إلى حل.

بدأت الصين ودول مجلس التعاون الخليجي، التي تضم أيضا عمان والكويت والبحرين، محادثات تجارية قبل 20 عاما تقريبا.

لكن الكتلة العربية السياسية والاقتصادية الفضاضة وضعت اللمسات الأخيرة على عدد قليل جدا من الصفقات. وقعت اتفاقية تجارة حرة مع كوريا الجنوبية في ديسمبر.

والصين هي مشترخم للطاقة الخليجية وفي عام 2023 بلغت التجارة الثنائية بين الصين والخليج 286.9 مليار دولار، وفقا لبيانات الجمارك الصينية، حيث تمثل السعودية ما يقرب من 40% من التجارة بين الخليج والصين.

قامت الصين ودول الخليج بتعميق التعاون الاقتصادي في السنوات الأخيرة، مما يثير قلق الولايات المتحدة، التي كانت منذ فترة طويلة الشريك الأمني الأساسي لدول الخليج العربية.

وسعى المسؤولون الأمريكيون بشكل متزايد إلى دق إسفين بين دول الخليج والصين، بما في ذلك إصدار إنذارات نهائية للاختيار بين التكنولوجيا الأمريكية والصينية.